الأمم المتحدة

E/2007/49

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 April 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

تقرير الأمين العام

موجز

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٧٤/٢٠٠٦، تخصيص نظره لموضوع ''دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع'' في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧. ويبرِز تقرير الأمين العام المكانة المحورية التي يحتلها هذان الهدفان في الاستراتيجيات الإنمائية الدولية والوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد جرى تأكيد ذلك في الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس في عام ٢٠٠٦.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن مبادرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين التنفيذي والمتعلق بالسياسات استجابةً للإعلان الوزاري.

* E/2007/100.

كما يبرز التقرير التحديات الناشئة في إطار السعي إلى تحقيق هذين الهدفين. ويقدم توصيات بشأن سبل ترجمة هذين الهدفين إلى أطر تنفيذية ومتعلقة بالسياسات لمنظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الدعم التحليلي والبرنامجي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان في إضفاء الأولوية على هذين الهدفين. وتؤكد هذه التوصيات: (أ) الإجراءات التي يمكن للجان الفنية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة اتخاذها على صعيد السياسات؛ (ب) والتعاون المشترك بين الوكالات الذي من شأنه تعزيز قدرات المنظومة على الترويج لهدفي العمالة والعمل الكريم؛ (ج) والشراكات مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتيسير تحقيق هذين الهدفين على نحو فعال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٤
ثانيا – لمحة عامة عن السياسات والاستراتيجيات	٨-٢٨	٥
ألف – على الصعيد العالمي	٩-١١	٦
بـاء – على الصعيد الإقليمي	١٢-١٦	٧
جيم – على الصعيد القطري	١٧-٢٨	٨
ثالثا – على الصعيد التنفيذي	٢٩-٨٧	١١
ألف – مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٩-٣٩	١١
بـاء – برنامج توفير العمل الكريم	٤٠-٤٧	١٤
جيم – بناء القدرات	٤٨-٥٩	١٦
دال – توفير فرص العمل والعمل الكريم في فترة ما بعد انتهاء الصراعات	٦٠-٦٥	١٩
هاء – التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف توفير فرص العمل الكامل والمنتج والعمل اللائق في أطر وطنية (التقييم القطري المشترك، إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للألفية، ورقات استراتيجيات الحد من الفقر)	٦٦-٨١	٢٠
واو – جهات التنسيق للوكالات غير المقيمة	٨٢-٨٥	٢٥
زاي – مذكرة توجيهية بشأن الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية	٨٦	٢٦
حاء – المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	٨٧	٢٦
رابعا – الاستنتاجات	٨٨	٢٦
خامسا – التوصيات	٨٩	٢٧

أولا – مقدمة

١ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٧٤/٢٠٠٦، تكريس نظره لموضوع ”دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع“ في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧. ويأتي مقرر المجلس بالتركيز على المكانة المحورية التي يحتلها كل من العمالة الكاملة والحد من الفقر في عمل الأمم المتحدة المتصل بالتنمية، متابعةً للإعلان الوزاري المعتمد في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦[(١)].

٢ – وكان سبق لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ في كوبنهاغن أن قدّم، بالتزامه السعي إلى تحقيق عمالة كاملة ولائقة ومنتجة ومنطوية على حرية الاختيار باعتبارها أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مساهمةً مفاهيمية جلّى في الترويج للمكانة المحورية التي يحتلها كل من العمالة والعمل الكريم في خطة التنمية والحد من الفقر. وبهدف التصدي للشواغل المتعلقة بنوعية العمالة، عرّفت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩ مفهوم العمل الكريم بوصفه محور التقاء أربعة أهداف استراتيجية راسخة هي في صلب ولاية المنظمة وقيمها: تعزيز الحقوق الأساسية في العمل؛ والعمالة؛ والحماية الاجتماعية؛ والحوار الاجتماعي.

٣ – وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات أكثر من ١٥٠ بلدا، عقدوا العزم رسميا على ”جعل أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفا محوريا لسياساتنا الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك لاستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، كجزء من جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“[(٢)].

٤ – وجرت الاستفاضة بهذا الالتزام في الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ بشأن موضوع ”تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير عمل كريم للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة“. واعترف الإعلان الوزاري بالدور الحيوي للعمالة سواء كغاية في حد ذاتها أو كوسيلة لتحقيق القضاء على الفقر وغير ذلك من الأهداف الإنمائية الرئيسية.

---

(١) انظر E/61/3، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٤٧.

٥ - وعرّف الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ التحدي الذي تفرضه العمالة باعتباره تحديا متعدد الجوانب يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وأهاب الوزراء ورؤساء الوفود بجهات عدة منها (أ) جميع المنظمات الدولية ذات الصلة المساهمة، من خلال برامجها وسياساتها وأنشطتها، في تحقيق هدفي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ (ب) وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها دعم جهود تعميم هدفي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها؛ (ج) واللجان الفنية والإقليمية النظر في كيفية مساهمة أنشطتها في تحقيق هدفي العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع؛ (د) وجميع الوكالات ذات الصلة التعاون الفعال في وضع مجموعة الأدوات للترويج للعمل الكريم التي تعكف منظمة العمل الدولية حاليا على وضعها؛ (هـ) ومنظمة العمل الدولية النظر في وضع خطط عمل محددة زمنيا لعام ٢٠١٥، بالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة.

٦ - واستجابة للإعلان الوزاري، عمدت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إما إلى إطلاق أنشطة جديدة أو إلى تعزيز برامجها القائمة. وتتركز أنشطتها على تعزيز الروابط بين سياسات الاقتصاد الكلي وتوليد العمالة؛ والترويج لإقامة مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم؛ وجسر الهوة بين الجنسين من حيث المرتبات والبطالة؛ وخلق فرص العمل للشباب؛ ومعالجة شواغل العمال المهاجرين؛ والترويج لتوليد فرص العمل في حالات ما بعد الصراع؛ وفي المقام الأول، بناء قدرات الحكومات على تحقيق هدفي توليد فرص العمل وتوفير العمل الكريم للجميع.

٧ - وتتناول بنود الإعلان الوزاري عمل الأمم المتحدة على الصعيدين التنفيذي والمتعلق بالسياسات. وسيتناول التقرير هذين المجالين ويركز على ما أحرز من تقدم حتى الآن وعلى الخطط المستقبلية والتحديات المستجدة التي تتعين معالجتها في إطار السعي إلى تحقيق أهداف العمالة.

ثانيا - لمحة عامة عن السياسات والاستراتيجيات

٨ - على صعيد السياسات، يتناول عمل منظومة الأمم المتحدة الأبعاد ذات الصلة بتحقيق هدفي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

ألف – على الصعيد العالمي

٩ – أعاد كل من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ تعريف التحدي الذي يمثله تحقيق العمالة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع باعتباره عنصرا رئيسيا في استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات تحقيق الخطة الدولية للتنمية. وشددا على الطابع المتعدد الأوجه لهذين الهدفين الذي يشمل طائفة واسعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية وضرورة وضع نهج شاملة لمواجهة هذين التحديين. وقد شكل ذلك خطوة نحو الأمام لجعل ''خطة توفير العمل الكريم'' التي وضعتها منظمة العمل الدولية جزءا أساسيا من استراتيجيات تمتد أبعد من السياسات المتعلقة بالعمل.

١٠ – وأطلقت لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الخامسة والأربعين دوراتها التنفيذية الجديدة العملية المنحى الممتدة على مدى سنتين. وكان الموضوع الذي اختير لدورة الاستعراض والسياسات للجنة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ هو ''الترويج للعمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع'' بعد مراعاة العلاقة العضوية القائمة بينه وبين القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي. واختتم الجزء المتعلق بالاستعراض للدورة الخامسة والأربعين للجنة، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بموجز عن مداولاته قدمه الرئيس تضمّن موجزات لثلاث حلقات نقاش[٣]. وشدد الرئيس في موجزه على الرأي الذي يعتبر العمالة الكاملة والعمل الكريم والعدالة الاجتماعية عناصر رئيسية من عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار والانصهار الاجتماعي. وستعقد اللجنة جزءها المتعلق بالسياسات في دورتها السادسة والأربعين، في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تعتمد وثيقة ختامية متفقا عليها.

١١ – وركزت لجنة وضع المرأة على البعد الجنساني في هدفي العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع. فقد حثت اللجنة مثلا في الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها في دورتها الخمسين في عام ٢٠٠٦، أصحاب المصلحة على وضع سياسات وبرامج توفر التكافؤ في استفادة المرأة من فرص العمل المنتج والعمل الكريم، وإزالة العوائق الهيكلية والقانونية فضلا عن المواقف النمطية إزاء المساواة بين الجنسين في العمل، وعلى الترويج للأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي أو لقاء العمل المتساوي القيمة. ومع الاعتراف بقيمة عمل المرأة غير المدفوع الأجر، أهابت اللجنة بأصحاب المصلحة وضع وترويج سياسات تسهِّل التوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٦ (E/2007/26)، المرفقات.

باء – على الصعيد الإقليمي

١٢ – ركزت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على الخصوصيات والتحديات الإقليمية المحددة في صوغ سياسات واستراتيجيات فعالة تحقق هدفي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع. وقد أعادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترتيب مكانة العمالة عبر وضعها بشكل مباشر في إطار التنمية البشرية والاجتماعية باعتبارها وسيلة للتصدي لانتشار الفقر والبطالة والعمالة الناقصة في المنطقة الأفريقية. وتؤكد استراتيجية اللجنة أهمية تعميم توفير العمالة في الجهود الإنمائية الوطنية. كما أنها تسهل تنفيذ خطة عمل واغادوغو لعام ٢٠٠٤ التي أقر فيها القادة الأفارقة بأهمية سياسات وبرامج العمالة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل لضمان إدراج سياسات وبرامج العمالة بشكل تام في خطط الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو أطر السياسات أو استراتيجيات الحد من الفقر.

١٣ – وتعكف حاليا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على التحضير لاجتماع فريق خبراء عنوانه ”سياسات العمالة والتنمية الاقتصادية في بلدان الإسكوا، بما فيها تلك الخارجة من الصراع“، بهدف تشجيع الحوار وتبادل الآراء وأفضل الممارسات بين أعضاء الإسكوا والخبراء الإقليميين ووكالات الأمم المتحدة وممثلي القطاع الخاص. وتعِد الإسكوا حاليا أيضا، بالتعاون مع الوكالات الإقليمية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، تقريرا يحلل العلاقة بين التعليم وعمالة الشباب بهدف وضع توصيات متعلقة بالسياسات تعالج القضايا المحيطة ببطالة الشباب.

١٤ – وفي أمريكا اللاتينية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طائفة من المقترحات تعالج المسائل الاقتصادية الإقليمية والوطنية المتصلة بالعمالة. وبغية تحسين البيئة الاجتماعية والسياسية من أجل زيادة استثمارات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، أعدت اللجنة استراتيجية لتعزيز الانصهار الاجتماعي في المنطقة ستناقش في مؤتمر القمة للبلدان الأيبيرية الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٥ – وفي أوروبا، تركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملها على إشاعة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية تولد مزيدا من الفرص الاقتصادية وترفع الأجور. وفي آسيا، ركزت بشكل محدد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في المسح الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٦ الذي أجرته، على ”مسائل البطالة الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ: الارتقاء إلى مستوى التحديات“؛ وتبين نتائجه أن تحقيق النمو الاقتصادي السريع وحده قد لا يكون كافيا. ويتعين على الحكومات التدخل لجعل عملية النمو أكثر إنصافا

وتشاطرا على نطاق واسع. وستشكل تلك النتائج محور الحوار بشأن السياسات في الدورة الثالثة والستين للجنة.

١٦ - وإقرارا بارتفاع وتزايد الطلب على توليد المعارف ونشرها في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعمالة، وضعت شبكة الحماية الاجتماعية التابعة للبنك الدولي ومجموعة الحد من الفقر اقتراحا مشتركا لإجراء بحث عملي المنحى بشأن سوق العمل وخلق فرص العمل والنمو.

جيم - على الصعيد القطري

١٧ - دعا الوزراء ورؤساء الوفود، في الإعلان الوزاري، منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك النساء والشباب. وطلبوا أيضا إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها أن تدعم الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها موازاة مع الجهود الوطنية، كما دعوا المؤسسات المالية إلى القيام بذلك أيضا.

١٨ - واضطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بدور ريادي في الجهود المبذولة لتعزيز أعمال متابعة الإعلان الوزاري، وتحقيق إدماج منهجي لهدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم في فرادى برامج العمل لمختلف كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قررت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة دعم إعداد مجموعة أدوات لتعميم مراعاة العمالة والعمل الكريم. وطُلب إلى منظمة العمل الدولية أن تقود عملية إعداد مجموعة الأدوات بالتعاون مع المنظمات المعنية، وبالتشاور مع جميع أعضاء اللجنة. وقد قدمت منظمة العمل الدولية مقترحا بشأن مجموعة الأدوات، وجرت المصادقة عليه في اجتماع لجنة البرامج المعقود يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، في روما، وتمت إحالته إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين.

١٩ - وصادق مجلس الرؤساء التنفيذيين في اجتماعه الأخير المعقود يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في جنيف على مجموعة الأدوات، وأعرب عن تأييده القوي للمبادرة، وللنهج الشامل الذي اتبع في إعدادها. واعتبر الرؤساء التنفيذيون أن المنهجية قابلة للتطبيق على نحو مفيد في مجالات أخرى، في إطار الجهود الرامية إلى اتساق السياسات على نطاق المنظومة وإيجاد سبل عملية لتقديم الدعم إلى البلدان لتحقيق منافع ملموسة من مثل هذا الاتساق المعزز.

٢٠ - وتسعى مجموعة الأدوات إلى توفير منظار يسمح للوكالات أن ترى من خلاله مدى ترابط استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وأنشطتها بنتائج العمالة والعمل الكريم؛ وكيف تستطيع الوكالات تحسين تلك النتائج عن طريق مراعاة كامل الآثار المترتبة على استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وأنشطتها في العمالة والعمل الكريم، أثناء تصميمها، وعند إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى البلدان و الكيانات لاعتمادها وتنفيذها. وتهدف مجموعة الأدوات، التي سيستمر صقلها، إلى تعزيز الاتساق والتآزر فيما بين الوكالات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، وتدعيم الدور الذي تضطلع به من أجل النهوض بالعمل الكريم للجميع عن طريق ما تقوم به من إجراءات على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري. ولهذا، فقد وزعت على موظفي الوكالات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في المقر وفي الميدان. ويمكن تحديد مزيد من الفئات المستهدفة لإعداد نسخ مستقبلية من مجموعة الأدوات تكون مهيأة للتطبيق في مجالات بعينها. وفي نهاية المطاف، سيكون المستفيد غير المباشر من مبادرة مجموعة الأدوات وصيغها المستقبلية الموسعة هو الوحدات التأسيسية الوطنية والمجموعات التي تستهدفها كل منظمة على حدة، بل سيكون المستفيد في النهاية هم سكان العالم الذين لديهم تطلع مشروع إلى إيجاد فرص متكافئة للحصول على عمل كريم.

٢١ - أما فيما يتعلق بالخطوات التالية المتعلقة بمجموعة الأدوات، فإن كل وكالة على حدة ستجري تقييما ذاتيا أوليا، كمرجع أساسي، وستقوم بتحديد الأدوات التي سيجرى تبادلها واستخدامها على نطاق المنظومة والإعلان عنها في منتدى تفاعلي. وسيكون من أولى الأوليات تفصيل الأدوات إلى فروع على الصعيد القطري. وإضافة إلى ذلك، سيجري الاتفاق على برنامج تبادلي لبناء القدرات على نطاق المنظومة. وفي مرحلة ثانية، سيجري توسيع مجموعة الأدوات لتشمل الجهات المانحة والدوائر الإنمائية الدولية، والمجتمع المدني، وأعضاء البرلمانات، والسلطات المحلية، وصانعو السياسات، والمهنيين، مما تنشأ معه لغة مشتركة ويبرز معه فهم مشترك لتحقيق أهداف العمل الكريم للجميع. وستكون منظمة العمل الدولية على استعداد لتقديم المساعدة إلى الوكالات، ولتكون موردا لتحسين فهم الوكالات وتطبيقها لمجموعة الأدوات، عن طريق وضع فرادى خطط العمل والمؤشرات، وترسيخ ممارسات مشتركة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

٢٢ - وبالاقتران مع إعداد مجموعة أدوات للنهوض بالعمل الكريم، طلب الإعلان الوزاري إلى منظمة العمل الدولية أن تنظر في إمكانية إعداد خطط عمل محددة زمنيا تنفذ بحلول عام ٢٠١٥، بالتعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة للوفاء بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع. ويعتبر الترويج لمجموعة الأدوات على نطاق

هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الخطوة الأولى في إطار نهج مقترح من ثلاث مراحل لتطوير خطط العمل المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالعمل الكريم.

٢٣ - وفي المرحلة الأولى، يتوقع أن تصوغ الوكالات، بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، خطط عملها بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، ومطلع عام ٢٠٠٨ لتحديد إسهاماتها في تنفيذ أحكام الإعلان الوزاري المتعلقة بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم.

٢٤ - وفي المرحلة الثانية الممتدة حتى نهاية عام ٢٠٠٨- ومطلع عام ٢٠٠٩، يتوقع من الوكالات، في إطار متابعة خطط عملها، أن تطور ملكية عناصر العمل الكريم في أنشطتها وتحسينها وقياسها. ومن شأن ذلك أن يقود إلى تحديد أبعاد أوسع للعمل الكريم في برامجها، وتثبيت عناصر العمل الكريم ضمن مجموعات أوسع من مواضيع العمل الكريم في برامج عملها الخاصة بها. ومن المتوقع إدماج أبعاد العمل الكريم في سياسات الوكالات وبرامجها مع وضع نواتج للعمل الكريم يمكن تحديدها ومؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز. وفي نهاية هذه المرحلة، ينبغي أن تكون الوكالات قادرة أيضا على تحديد العناصر التنفيذية للعمل الكريم التي يمكن إدماجها في خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن العمل الكريم.

٢٥ - وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، ستتعاون الوكالات من أجل القيام، بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، بوضع خطة عمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بمساعدة منظمة العمل الدولية. ومن المتوقع أن تركز خطة العمل هذه على تنفيذ أولويات العمل الكريم التي تختارها الوكالات، مما يحصر عملية التنفيذ برمتها في الإطار الزمني المحدد بعام ٢٠١٥، على نحو ما طلبه الإعلان الوزاري. وقد تشمل تلك الأولويات البرمجة على نطاق المنظومة والبحث وتبادل المعارف وجمع التبرعات للمشاريع. وقد تشمل بالضرورة أيضا استراتيجيات قطرية متكاملة، توفر الاتساق على نطاق المنظومة بما يتماشى ومفهوم 'المنظمة الواحدة' وبرامج قطرية في مجال العمل الكريم، مما يسد الفجوة بين الإجراءات العالمية والإجراءات القطرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تستهدف خطة العمل المشتركة تحقيق نتائج قابلة للقياس بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦ - وهناك جهود أخرى مشتركة بين الوكالات تبذل لتعزيز تكامل أهداف العمالة في سياسات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها. وعلى سبيل المثال، فقد أطلقت منظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات مالية ومع منظمة التجارة العالمية، مبادرة بشأن التفهم الأفضل للصلات بين النمو والاستثمار والعمالة، فضلا عن تحقيق مزيد من الاتساق على صعيد السياسات في هذه المجالات. وقد بدأ تنفيذ هذه المبادرة، مبادرة اتساق السياسات المتعلقة بالنمو والاستثمار وفرص العمل،

منذ عام ٢٠٠٤. وقد أطلعت الوكالات بعضها بعضا على القواعد المعرفية والطرائق المنهجية التي تتبعها كل منها، فضلا عن نتائج الأبحاث المتعلقة بالصلة بين النمو والاستثمار والعمالة. وسيعقد الاجتماع المقبل الذي يستضيفه صندوق النقد الدولي في باريس في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢٧ - وقد أفضت المبادرة إلى التعاون في مجال البحوث بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية لفهم الآثار المترتبة على العمالة في التجارة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصدرت أمانة منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية دراسة تقنية مشتركة عنوانها 'التجارة والعمالة: تحديات أبحاث السياسات' وكان الهدف من الدراسة هو تحسين فهم كيفية تفاعل سوقي التجارة والعمالة وتأثيرهما في حياة ملايين الناس في شتى أنحاء العالم. وكان الاستنتاج الرئيسي هو أن ثمة حاجة إلى زيادة الاتساق في هذين المجالين لكفالة أن تكون للإصلاحات التجارية تأثيرات إيجابية على كل من النمو والعمالة.

٢٨ - وأفضت المبادرة أيضا إلى تعاون مماثل، يجري بحثه حاليا، بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي في بعض البلدان الرائدة. وثمة أيضا مطالب بإضفاء الطابع اللامركزي على المبادرة وتحويلها إلى عناصر دون إقليمية ووطنية أيضا. ولن يقتصر هذا على أنشطة النظام المتعدد الأطراف على هذه الصعد فحسب، بل سيشمل الحوار بين وزارات الاقتصاد - ولجنان التخطيط ووزارات المالية - والوحدة التأسيسية لمنظمة العمل الدولية ووزارات العمل والشركاء الاجتماعيين.

ثالثا - على الصعيد التنفيذي

ألف - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٢٩ - ما فتئ العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يعمل على مختلف عناصر برنامج العمالة والعمل الكريم، بل إن بعضا منها قد عززت جهودها لإبراز هذا البرنامج في صدارة برامجها وعملياتها القطرية التي تعالج مختلف التحديات المشار إليها في هذا التقرير.

٣٠ - وعمل عدد من كيانات الأمم المتحدة من أجل تهيئة بيئة اقتصادية كلية تسمح بتنفيذ برنامج العمالة والعمل الكريم.

٣١ - فقد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بعض الوقت مع منظمة العمل الدولية في مجال الصلة بين النمو الاقتصادي والعمالة والحد من الفقر، واعترف بعدم كفاية العناية المولاة إلى دور العمالة في الحد من الفقر. وقد توخى العمل المشترك بين الوكالتين ما يلي:

(أ) بناء قاعدة معارف تظهر أهمية العمالة المنتجة كوسيلة لترجمة منافع النمو الاقتصادي إلى عملية الحد من الفقر؛ (ب) زيادة فهم أصحاب المصلحة للدور الذي تضطلع به العمالة المنتجة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تعزيز القدرات، لا سيما على الصعيد الوطني، لإدماج العمالة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية؛ (د) الاضطلاع بأعمال الدعوة على مختلف الأصعدة.

٣٢ - وعلى الصعيد الوطني، عقدت المنظمتان دورات تدريبية لإبراز السبل والطرق التي يمكن بواسطتها إدماج العمالة في التخطيط الإنمائي وتقرير السياسات. وفضلا عن البحث والتدريب، نظم أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية حلقات عمل وحلقات دراسية على الصعيدين القطري وفيما بين الأقطار لنشر نتائج الدراسات ذات الصلة وتيسير الحوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة. وقد مثلت هذه المناسبات آليات مفيدة للدعوة وتوعية أصحاب المصلحة بأهمية إدراج العمالة في صنع السياسات الاقتصادية.

٣٣ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة إلى الحكومات من أجل وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية عامة ترمي إلى تعزيز قدرة المنطقة على المنافسة والحد من مواطن الضعف لدى تلك الحكومات. وفي مسعى إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي المتدني الأجر، عملت اللجنة أيضا على تعزيز إنشاء مشاريع تجارية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، وتطوير الهياكل الأساسية، والنهوض ببرامج التعليم والتدريب، والائتمان ونقل التكنولوجيا، وإصلاح الإدارة العامة، مما ساهم في تهيئة الظروف للعمالة المنتجة ونمو الإنتاجية.

٣٤ - وكرست اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرها الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥ بأكمله لتلبية تحديات العمالة والفقر في أفريقيا، حيث ينظر إلى البطالة على أنها خسارة في رأس المال البشري والاجتماعي تنعكس في زيادة الفقر على صعيد القارة. وتهدف الاستراتيجية التي اقترحتها اللجنة إلى تعميم مراعاة العمالة في سياسات الاقتصاد الكلي؛ وتعزيز التحول والتنويع الهيكلي؛ والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتعزيز القدرات المؤسسية. وقد تعاونت اللجنة عن كثب مع المنظمات الشقيقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية ومنظمة العمل الدولية لإنشاء محفل إقليمي للعمالة مؤلف من خبراء فنيين وميسرين للسياسات، كما تعكف على إعداد إطار للسياسات الإنمائية شامل/متوسط الأجل ومواتي للعمالة واقتصادي كلي ووطني. وأيدت اللجنة أيضا اتباع نهج متكامل في برنامج تنمية الموارد البشرية يرمي إلى إيجاد المهارات التي يتطلبها الاقتصاد.

ويتوخى هذا النهج سد الفجوة الحالية في المهارات في معظم البلدان الأفريقية، التي لها تأثيرات سلبية في الطلب الكلي على العمالة وفي مردودية التعليم بوجه عام. وتمثل السياسات أو البرامج النشطة المتعلقة بسوق العمل جزءا لا يتجزأ من هذا النهج. وقد اقترحت اللجنة إنشاء صندوق وطني لبناء المهارات من أجل توفير الموارد لأنشطة التدريب، يكون مهيأ لتلبية احتياجات النساء والشباب.

٣٥ - وركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تطوير المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتكاملها على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتشمل مشاريع اللجنة وضع أطر سياسية لتطوير التكنولوجيات المحلية والقدرات الإبداعية وقدرات جانب العرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة مساهمة قطاع الأعمال في التنمية المستدامة وخلق فرص عمل ذات نوعية أفضل.

٣٦ - وتركز الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على إصلاحات أسواق العمل مما سيسهِّل إيجاد فرص العمل الكريم، وساعد واضعي السياسات الوطنيين في هذا الجهد الإصلاحي. وأبرزت الدراسة الاستقصائية السنوية التي أعدتها اللجنة لعام ٢٠٠٦ توسعا اقتصاديا إقليميا دون حدوث تطورات هامة في حالة أسواق العمل.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٦ نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة منتدى بشأن العمالة المنتجة والعمل الكريم لبحث توجهات السياسة العامة نحو تحقيق الأثر الأمثل للعمالة الكاملة والمنتجة في التنمية المستدامة. وسيتناول المنشور الرئيسي الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٧ الذي تصدره الإدارة مسألة العمالة والعمل الكريم. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت الإدارة تقريرا بعنوان ''استعراض خطط العمل الوطنية بشأن تشغيل الشباب: وضع الالتزامات موضع التنفيذ''(٤).

٣٨ - ووسع البنك الدولي مؤخرا من أنشطته التحليلية والتشغيلية في هذا المجال، مقراً بأن النمو، على الرغم من أهميته الأساسية للتخفيف من حدة الفقر، يمكن أن يكون أيضا نمواً لا يولد فرص العمل. وتحدي العمالة الناقصة والبطالة متعدد القطاعات ولعل حلوله كامنة خارج سوق العمل. وتتمثل الغاية من العمل التحليلي الذي يقوم به البنك الدولي في تحديد الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تعزز أثر النمو على توليد فرص العمل وتحسين نوعية الأعمال المتاحة. ويركز النهج الذي يعتمده البنك الدولي على جملة أمور من بينها إقامة الشراكات داخل البنك وخارجه.

(٤) ST/ESA/311 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.IV.4).

٣٩ - وركز صندوق النقد الدولي اهتمامه على تحقيق نمو مستدام مع توطيد فرص العمل وغيرها من النتائج المرغوب فيها بالنسبة للعمالة. وتشدد استراتيجيته على تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة؛ وبيئة تجارية تسهل استثمارا ذا إنتاجية أعلى ودخول الشركات الصغيرة لتيسير التحول من اقتصاد غير رسمي إلى اقتصاد رسمي؛ ورأس المال البشري من خلال تحسين التعليم والصحة للعمال. كما تشدد الاستراتيجية على تحسين الحكم باعتباره وسيلة لتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار العام ذي الجودة العالية، وزيادة كمية ونوعية المساعدات الخارجية لتسريع وتيرة النمو مع تحقيق نتائج مؤاتية من حيث فرص العمل. ويعمل الصندوق أيضا من أجل منع الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى فقدان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، وذلك عن طريق تقليل ضعف البلدان ومساعدتها على الانتعاش منها عند حدوثها.

باء - برنامج توفير العمل الكريم

٤٠ - يشارك عدد من منظمات/كيانات الأمم المتحدة في أعمال وضع المعايير دعما للجهود الوطنية الرامية إلى اعتماد معايير العمل والأحكام الاجتماعية من أجل العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، بمن فيهم الشباب والنساء والعمال المهاجرون.

٤١ - وعملت منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، على دعم التشريعات وأطر السياسات الوطنية، وحشد الموارد لحماية صحة العمال وتحسين الأداء والحصول على خدمات الصحة المهنية والأنظمة لمراقبة صحة العمال والأخطار المهنية. وساهمت أيضا في تعزيز دور وقدرات وزارات الصحة لتسهيل إدماج الأهداف والإجراءات المتعلقة بصحة العمال في الاستراتيجيات الصحية الوطنية وسياسات التنمية الاقتصادية واستراتيجيات الحد من الفقر. وعملت منظمة الصحة العالمية أيضا على وضع مؤشرات بشأن العمل الكريم في قطاع الصحة، وتدابير خاصة لتقليل الفجوات الموجودة بين مستويات المخاطر والحالة الصحية لمختلف فئات العمال. وستُنفذ خطة العمل المتعلقة بصحة العمال (٢٠٠٨-٢٠١٧)، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الدول الأعضاء وبتنسيق وثيق مع وكالات دولية أخرى مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٢ - وركّز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، كجزء من استراتيجيته الهادفة إلى تحسين فرص وصول المرأة إلى العمل الكريم، على إزالة الأحكام التمييزية الواردة في قوانين العمل، بما فيها تلك المتعلقة بالمهاجرات. ويعمل الصندوق أيضا على تعزيز سبل الحماية للعاملين في القطاع غير النظامي وتمكين العاملين في المنازل.

٤٣ - وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استحداث ومواءمة المعايير في مجالات النقل والطاقة والبيئة والتجارة سعياً لإيجاد بيئة عمل آمنة وكريمة، بما في ذلك التكنولوجيات المأمونة بيئياً.

٤٤ - وتدعم اللجنة أيضا سياسات سوق العمل ونتائجه التي تعزز الفرص الاقتصادية المتساوية بين الرجل والمرأة باعتبارها عنصرا هاما لنجاح استراتيجية النمو، وذلك مثلا من خلال تعميم المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بالميزانية والمالية والعمل، وفي المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعاشات التقاعدية. وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمثابة منتدى للحوار الإقليمي بشأن المنظورات الجنسانية في مجال العمل، وندوة إقليمية عن تعميم المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية (جنيف، ٢٠٠٤) بهدف تعزيز شبكات الاتصال في ما بين الوزارات المختصة والأجهزة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والمنظمات غير الحكومية. كما قامت بتنظيم منتديات إقليمية وحلقات عمل دون إقليمية تشجع روح المبادرة التجارية لدى المرأة وزيادة الوعي بالجوانب الجنسانية لسياسات المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

٤٥ - وعملت المنظمة الدولية للهجرة على دعم الإدارة الكفؤ والمنصفة للهجرة العمالية الدولية، وذلك من أجل بلوغ الحد الأمثل من تأثيرها الإيجابي والتقليل من أية آثار سلبية بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد وكذلك للعمال المهاجرين وأسرهم. وتعمل المنظمة مع الحكومات وأرباب العمل والعمال في بلدان المنشأ والمقصد، ومنظمات دولية أخرى من أجل تعزيز الأشكال القانونية لتنقل اليد العاملة كبديل عن اللجوء إلى الهجرة غير النظامية، ولتوفير الحماية والخدمات الفعالة للعمال المهاجرين ولمن يعيلون. وفي عام ٢٠٠٥، دعمت المنظمة إنشاء مجلس استشاري تجاري لتعزيز الحوار مع القطاع الخاص بشأن قضايا هجرة العمال.

٤٦ - وتركز منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على تحسين معايير العمل وإيجاد شروط عادلة للعمل في القطاع الزراعي وسبل المعيشة الريفية وتيسير الحصول على الأراضي وحقوق الملكية، لا سيما بالنسبة للمرأة.

٤٧ - وتدعم المنظمة العالمية للملكية الفكرية إنشاء نظم الملكية الفكرية للصناعات الإبداعية للسماح بإيجاد حقوق الملكية الفكرية واستغلالها كأداة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرا في عدة بلدان من العالم أدلة قوية على تزايد حصة التوظيف في الصناعات الإبداعية.

جيم – بناء القدرات

٤٨ – توجد لدى غالبية منظمات الأمم المتحدة برامج وأنشطة تدعم بصفة مباشرة الجهود الوطنية لتوليد فرص العمل في إطار استراتيجيات الحد من الفقر.

٤٩ – وتتراوح أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ما بين توفير التدريب والتعليم والمعلومات بشأن الممارسات الزراعية المحسنة والأسواق وتعزيز المؤسسات الريفية وتحسين إحصاءات العمل في المناطق الريفية، بما فيها الإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس. وقد أنشأت المنظمة مؤخرا شعبة جديدة، تسمى المنظور الجنساني والإنصاف والعمالة الريفية، والتي ستشجع برنامج توفير العمل الكريم وإيجاد فرص العمالة المنتجة وسبل الرزق المستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك. ويُركَّز على شباب الريف والحد من التمييز بين الجنسين ومظاهر انعدام المساواة.

٥٠ – ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان مختلف المبادرات الرامية إلى الاستثمار في التعليم وتوظيف المبتدئين والحصول على خدمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية لتمكين الشباب، وخاصة النساء، من الموازنة بين أدوارهم الإنتاجية والإنجابية، ولكي يكون على استعداد أفضل للبحث عن فرص العمل المنتجة. وتشكل العمالة والدخل أيضا مكونين من مكونات برنامج شامل للوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية. ويُعد المركز المتعدد الوسائط الذي أنشئ في ٢٠٠٤ في بنن مثالا على مبادرات التوظيف التي يروج لها الصندوق سعيا لتحقيق هذه الأهداف. ويزود المركز الشباب في جميع أنحاء البلاد بالتدريب أثناء العمل في مجال الاتصالات ويوفر التثقيف في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والحمل غير المرغوب فيه. وفي عام ٢٠٠٦، قدم الصندوق الدعم في بوتسوانا لافتتاح مزيد من مراكز الشباب على مستوى المقاطعات.

٥١ – وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المساعدة التقنية لسد الفجوة الرقمية بين النساء والرجال الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية من خلال مبادرات القرى الإلكترونية في الأردن. وتتألف هذه القرى الإلكترونية من عدة مراكز توفر لأهالي القرى، لا سيما النساء، فرصا لتطوير مهارات جديدة. ووسعت هذه المبادرة نطاقها عن طريق الشراكة مع اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية لإنشاء قرى إلكترونية مصغرة في جميع أنحاء البلاد.

٥٢ – وتشجع اليونسكو التوعية في مجال تنظيم المشاريع بحيث يمكن لخريجي المعاهد إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة مما يوفر لهم ليس فقط فرص العمل الذاتي وإنما فرص العمل للآخرين أيضا. وسعى اليونسكو والمركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني إلى توعية

القادة والمخططين والباحثين والممارسين المهنيين من بلدان مختارة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية وزيادة معارفهم عن كيفية إعداد الدارسين على أفضل نحو للعمل المربِح والكريم.

٥٣ - وتدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السياسات المتعلقة بسوق العمل ومشاريع التعاون التقني، آخذة في الاعتبار ضعف والشباب والنساء في سوق العمل ومجال الابتكار باعتباره عاملا متزايد الأهمية لزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية. وقد قدمت مقترحات لوضع أنظمة ضمان اجتماعي تكون مكيفة بصورة أفضل مع الظروف الجديدة لسوق عمل أكثر تقلباً. كما أجرت أبحاثا لتحديد المتطلبات التعليمية ومتطلبات التدريب التقني الجديدة والظروف الاقتصادية والتكنولوجية المستجدة لضمان إمكانية توظيف القوة العاملة وضمان إنتاجيتها.

٥٤ - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قدرة البلدان على وضع سياسات العمالة وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك جمع البيانات وتخزينها ونشرها، والقدرة على تقييم وتحليل قضايا العمالة بصفة منتظمة. كما أنها تدعم تنفيذ خطط التوسع في العمالة وخاصة للفئات الضعيفة في أقل البلدان نموا واقتصادات البلدان الخارجة من الصراعات، بما في ذلك من خلال الشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتتعاون اللجنة تعاوناً وثيقا مع منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية لتشجيع استراتيجيات توليد فرص العمل ولدعم سياسات وبرامج التوظيف في أفريقيا.

٥٥ - وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع منظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية على إيجاد فرص العمل في المناطق الريفية. فقد أطلقت في عام ٢٠٠٢ مبادرة التكنولوجيا والعمالة وتخفيف حدة الفقر في بلدان مختارة، بالتعاون مع البلديات وصناديق التنمية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وأُدخلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجتمعات فقيرة ومهمشة من أجل تمكين وبناء قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية وكذلك لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض التجارية.

٥٦ - ودعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المشاريع التي تساعد بلدان في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز على تحسين فعالية السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد من الفقر من خلال إدرار الدخل وتوليد فرص العمل. ونُظمت حلقات دراسية وطنية عن ”حالة برامج إدرار الدخل وتوليد فرص العمل في بلدان آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز“ في كل من قيرغيزستان وجورجيا وأرمينيا وطاجيكستان في عام ٢٠٠٦، والحلقة الدراسية

دون الإقليمية بشأن الموضوع نفسه التي عُقدت في أرمينيا في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقدمت اللجنة المشورة السياسية للبلدان المشاركة فيها بشأن خلق فرص العمل الذاتي وإدرار الدخل وإنشاء نظام لتدريب الموظفين على مختلف المستويات من أجل التخطيط والتقييم القائمين على المشاركة.

٥٧ - وأسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دورات التدريب المهني ودعَم المؤسسات الصغرى ويسَّر إدماج الشباب في سوق العمل كوسيلة لتحسين معيشتهم وتقليل اعتمادهم على زرع المحاصيل غير المشروعة. وقدم المكتب الدعم لبرامج التنمية البديلة ومد يد المساعدة التقنية في مجال التكنولوجيا الزراعية، وإدارة الأعمال، وضمان جودة المنتجات، والتسويق. وتشارك نسبة متزايدة من المستفيدين من خدمات المكتب في أنشطة إعادة زرع الغابات والحراجة الزراعية.

٥٨ - وفي عام ٢٠٠٦ ، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرة بشأن ''العمل والبيئة'' تهدف إلى إقامة شراكة من أجل العمل والبيئة كجزء من جهوده لإشراك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في أعمال المنظمة وفي صياغة السياسات البيئية عموما. وبدأ البرنامج العمل مع العمال والنقابات العمالية للتوعية بالصلة القائمة بين العمل والبيئة، وكيف يمكن لاعتماد تدابير حماية البيئة والتحول إلى أنماط إنتاج أنظف أن يوجد فرص عمل جديدة. وكجزء من هذه العملية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والعمال والنقابات العمالية بإصدار كتاب مشترك بعنوان العمالة والبيئة: تآزر طبيعي[٥]، يقول إن حماية البيئة والنظام البيئي، وضمان فرص العمل الكريم والانتقال العادل أمور يجب اعتبارها أهدافا مشتركة تسعى إليها سياسات التنمية المستدامة.

٥٩ - ومنذ بداية عام ٢٠٠٤، أنجز البنك الدولي ١١٠ من الأنشطة التحليلية والاستشارية، مركِّزا فيه على العمالة؛ وتركزت بصفة خاصة في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لكنها عالجت أيضا تحدي إيجاد فرص العمل في مناطق أخرى. كما ركزت الأعداد الثلاثة الأخيرة من تقرير التنمية في العالم (عن مناخ الاستثمار، والإنصاف والتنمية، والشباب، على التوالي) على مسألة توليد فرص العمل. وأسهم هذا المجلد الكبير من المعرفة والخبرة في استراتيجيات البنك الدولي في مجالي المساعدة القطرية/الشراكات وأنار الطريق لعمليات الإقراض ووضع السياسات العامة استنادا إلى الأدلة على الصعيد القطري، وذلك من خلال عملية الحد من الفقر واستراتيجيات النمو المشتركة.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 07.III.D.16.

دال – توفير فرص العمل والعمل الكريم في فترة ما بعد انتهاء الصراعات

٦٠ – أشار إعلان عام ٢٠٠٦ الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ما ينطوي عليه توفير فرص العمل من مساهمة كبيرة في أعمال التعمير والتنمية في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، وشدد على ضرورة المسارعة بتوفير فرص العمل للرجال والنساء الذين دمرت مصادر رزقهم جراء صراع أو كارثة.

٦١ – ويستعين عدد من وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد ببرامج كثيفة العمالة كاستراتيجية لبناء قدرات الفقراء من السكان وأفراد المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم في حالات الأزمات والطوارئ وفي فترة ما بعد انتهاء الصراعات.

٦٢ – وسعيا للنهوض بنهج يؤخذ به على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بسياسات توفير فرص العمل في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، طلبت لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة من منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشتركا في استلام زمام مبادرة للتصدي للدور الحاسم فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وتوليد الدخل وإعادة الإدماج في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وتركز هذه المبادرة في الأساس على عناصر بناء السلام التي يتيحها توفير فرص العمل بما في ذلك توفير مصادر مستقرة للدخل، وإعادة الإدماج، وتوفير فرص عمل مستدامة وطويلة الأمد. وتأخذ المبادرة في الاعتبار الأسباب العميقة للصراع، واستدامة الأثر، وإدارة المعونة بعناية لتفادي أي أثار مضرة بالمجتمع والاقتصاد. ومن المتوقع أن يتم وضع بعض المبادئ التوجيهية والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة للاسترشاد بها فيما تقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أنشطة وبرامج قطرية لدعم توفير فرص العمل في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، والاسترشاد بتلك المبادئ في عمل لجنة بناء السلام. وستعيد لجنة السياسات التابعة للأمين العام النظر في تلك المبادئ في شهر حزيران/يونيه المقبل.

٦٣ – أما برامج برنامج الأغذية العالمي كبرنامج الغذاء مقابل العمل، وبرنامج الغذاء مقابل التدريب، فهي برامج وضعت أولا للمحافظة على المكاسب أثناء الأزمات وتوسيع فرص الوصول إليها في مرحلة الإنعاش. ويشارك المستفيدون المستهدفون في أنشطة تكوين الأصول، وتوليد الدخل مقابل الغذاء التي تعزز قدرتهم على التحمل، وقدرتهم على استيعاب الصدمات، وتلبية ما يلزم من احتياجات غذائية. وهكذا، فقد وصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧ ٠٠٠ شخص سري لانكي تقريبا، المشاركين في مشاريع برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الغذاء مقابل العمل لإعادة بناء المنازل، والهياكل الأساسية الحيوية كالطرق الساحلية والجسور. وهناك أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص من الموظفين المعينين محليا، أي ٨٥ في المائة من

إجمالي القوة العاملة لبرنامج الغذاء مقابل العمل. وستصل إلى ما لا يقل عن ٧٥ في المائة نسبة عدد النساء إلى إجمالي عدد المعينين محليا لرصد المعونة الغذائية لبرنامج الغذاء مقابل العمل.

٦٤ - وفيما يتعلق بتقديم الائتمانات الصغيرة، تستهدف منتجات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الشباب على وجه التحديد لمساعدتهم في التخفيف من أعمال العنف السياسي ودمج النساء والرجال الشباب في الاقتصاد المحلي. وتصل إلى قرابة ٢٠ في المائة نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاما إلى مجموع المستفيدين من القروض التي توزع كل سنة، في حين تخصص للنساء من أصحاب المشاريع الصغيرة نسبة ٢٥ في المائة من القروض الصغيرة المقدمة حاليا من الأونروا. وبالإضافة إلى الائتمانات الصغيرة، تقيم الأونروا برامج تقنية ومهنية لتوفير فرص عمل في السوقين المحلي، والإقليمي لتشغيل قرابة ٠٠٠ ٥٠٠ سنويا من أطفال اللاجئين الفلسطينيين. وتدير الأونروا أيضا ثمانية مراكز للتدريب المهني تشمل سنويا نحو ٥٠٠ ٦ شخص، وتصل نسبة عدد النساء إلى إجمالي الملتحقين بالدورة الدراسية لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إلى ٣٥ في المائة، وتصل نسبة الذين يتم تشغيلهم في غضون عام من الانتهاء من دورة تدريبية للأونروا إلى أكثر من ٧٥ في المائة. وقد دأبت الأونروا منذ اندلاع الانتفاضة في عام ٢٠٠٠ على تسيير برنامج طارئ للتشغيل تديره في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تشغل قرابة ٠٠٠ ٢٧ موظف بنظام الدوام الكامل أغلبيتهم العظمى من اللاجئين الفلسطينيين.

٦٥ - وتركز استراتيجية البنك الدولي في فترة ما بعد انتهاء الصراعات على مخططات تعزز توفير فرص العمل من خلال أعمال لترميم الهياكل الأساسية وأعمال صغيرة لبناء وإعادة البناء تمولها من خلال صندوقها الاجتماعي. ويستعين البنك أيضا بمخططات تقدم للمشاريع الصغيرة ائتمانات صغيرة لمعاودة الإنتاج، وزيادة فرص العمل والأنشطة الصغيرة في فترة ما بعد التسريح مباشرة.

هاء - التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف توفير فرص العمل الكامل والمنتج والعمل اللائق في أطر وطنية (التقييم القطري المشترك، إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للألفية، ورقات استراتيجيات الحد من الفقر)

البرامج القطرية للعمل الكريم

٦٦ - البرامج القطرية للعمل الكريم هي التي تضع لمنظمة العمل الدولية إطار عملها المتعلق بالدعم الذي تقدمه لأهداف وأولويات عملها على المستوى القطري. فبعد مرحلة تجريبية

لبرامج قطرية للعمل الكريم استهلت في سبعة بلدان في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، أصبح اعتماد وإعمال خطة العمل الكريم على المستوى القطري هو النهج السائد الذي تروج له منظمة العمل الدولية. وفي بداية عام ٢٠٠٧، وصل إلى نحو ٢٥ بلدا من جميع المناطق عدد البلدان التي وضعت ورقات استراتيجيات للحد من الفقر شارك في وضعها بصورة فعلية الشركاء الثلاثة أي الحكومة، وأرباب العمل، والمنظمات العمالية. وهناك عدد كبير آخر من هذه الورقات لا يزال في طور الإعداد.

٦٧ - ويتضمن كل برنامج من البرامج القطرية مجموعة فريدة من أولويات قطرية يتم تحديدها لكل بلد فيما يتعلق بجملة الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الحق في العمل، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وتتمثل المواضيع العامة المطروقة في جميع تلك الورقات في الحد من الفقر، وتهيئة الظروف لعولمة عادلة، ودعم الحقوق الديمقراطية وتوسيع نطاق الحوار الاجتماعي.

٦٨ - ولا يشكل البرنامج القطري للعمل الكريم لمنظمة العمل الدولية مجرد إطار لعمل هذه المنظمة على المستوى القطري. فهو برنامج يقوم على نهج تشاركي يشرك دوائرها في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية، ويراعي ولايتها وأهدافها الاستراتيجية. ويشكل برنامج العمل الكريم قاعدة صلبة لزيادة توافق السياسات والتكامل والاتساق في الأطر الاستراتيجية الوطنية. ويتطلب إنجاز ذلك البرنامج أن تشترك في ذلك عدة وكالات ومؤسسات حكومية من المستويين الوطني والمحلي، وأن يبدي أطراف الشراكة الثلاثية وأصحاب المصلحة الآخرين حرصا شديدا على إنجازه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ورقات البرامج القطرية للحد من الفقر يمكنها أن تشكل قاعدة متينة لإقامة شراكات قطرية واسعة النطاق مع المجتمع الإنمائي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمانحون الثنائيون، ويمكنها أيضا أن تشكل قاعدة للتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

شراكات البرامج القطرية للحد من الفقر القائمة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٦٩ - بدأت بعض وكالات منظومة الأمم المتحدة تتخذ خطوات ملموسة لزيادة تعزيز التعاون بشأن برنامج توفير فرص العمل والعمل الكريم.

٧٠ - ومما عزز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية للعمل سويا لتحويل العمل الكريم إلى عنصر مركزي في البرامج القطرية للأمم المتحدة، العقد الذي وقع بين رئيسيهما التنفيذيين وأعلن عنه في رسالة مشتركة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى موظفيهما. ومن شأن هذه الزيادة في التعاون أن تعزز دور المنسق المقيم في الدعوة إلى إعمال كامل خطة الأمم المتحدة وخطط الوكالات المتخصصة بما يتماشى مع

أهداف ''المنظمة الواحدة''. ومن المعتزم أن يتم في سياق تنفيذ الاتفاق أن تقوم المنظمتان سويا بتحليل السياسات ورصدها وتصميمها، ووضع مبادئ يسترشد بها بشأن دور توفير فرص العمل، والحكم، والتنمية الاجتماعية.

٧١ - وينص الاتفاق أيضا على أن يتم في مركز تورينو الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية عقد اجتماعات والقيام بأنشطة لتبادل المعلومات واكتساب المعارف يشترك فيها كل من المنسقين المقيمين ومديري البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومديري المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية في بلدان مختارة. والعم+ل جارٍ لإيجاد صيغة عملية لتنفيذ هذا التعاون. وسيتم على المستوى القطري تنفيذه على سبيل التجربة في عدد من بلدان مختارة على أساس عدة معايير من بينها مثلا أن يوجد فيها برنامج قطري للعمل الكريم. ومن المتوقع أن يسهل تعزيز التعاون استشارة وإشراك دوائر منظمة العمل الدولية في البرامج والعمليات القطرية للأمم المتحدة بما يعزز ويوسع نطاق الملكية الوطنية.

٧٢ - ووقعت منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية أيضا مذكرة تفاهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تلتزم بموجبها الوكالتان بالعمل من أجل توفير فرص للعمل اللائق والمنتج في الريف في القطاعين الزراعي وغير الزراعي. وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية في إعداد منشور مشترك مع الاتحاد الدولي لرابطات العمال المتحدين في قطاع الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات المطاعم والدخان بشأن ''دور العمال الزراعيين في تعزيز الزراعة المستدامة وتوفير فرص العمل في الأرياف''، وتقديم إحاطة عن السياسة العامة بشأن ''التنمية الزراعية والريفية المستدامة والعمال الزراعيون''. وتبحث منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة في سبل وضع استراتيجية مشتركة لتوفير فرص العمل في الأرياف.

٧٣ - وستوقع منظمة السياحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية في السنة الحالية مذكرة تفاهم لتعزيز دعم أعضائهما من خلال أنشطة وطنية وإقليمية ودولية، ونهج تركز على أهداف محددة. ويتمثل الهدف من مذكرة التفاهم في زيادة تعزيز الاتساق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن غيرها من المجالات المتصلة بالسياسات والممارسات الإنمائية كالسياحة والعمل، وذلك لتعزيز فعالية المساعدة التقنية والمساهمة في وضع معايير فنية أكثر وضوحا، والمساعدة في التشديد على نحو أفضل على أجور العمل في القطاع السياحي وسلسة تثمين منتجاته.

٧٤ - والعمل جارٍ أيضا لبذل جهود للتعاون مع شركاء آخرين من مختلف مناطق العالم، وتوقيع اتفاقات معهم للنهوض بخطة العمل اللائق وزيادة تحقيق الاتساق في السياسات

فيما بين الجهات الفاعلة في عملية التنمية. ومن ذلك مثلا، مذكرة التفاهم بين منظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية الآسيوي بشأن التعاون للحد من الفقر، وبذل جهود في جميع بلدان المنطقة لإعمال الحماية الاجتماعية. وتتمثل الغاية من ذلك في معالجة الشواغل الاجتماعية بالاقتران مع تمويل التنمية. وتعاونت منظمة العمل الدولية أيضا على نحو وثيق مع البلدان التي يجري بشأنها بالاشتراك مع البنك الدولي إعداد استراتجيات للحد من الفقر.

٧٥ - وتعكف منظمة العمل الدولية حاليا بالاشتراك مع الوكالات المعنية على إجراء حوار بشأن السياسات و/أو حلقات عمل لبناء قدرات الوكالات على أن تعمم في أنشطتها خطة العمل اللائق وتوفير فرص العمل. وقد تفضي هذه الجهود في الأخير إلى زيادة تقاسم المعارف، وتحديد الثغرات، وبناء القدرات حيثما يتطلب الأمر مزيدا من التآزر وحشد إمكانات لم يستفد منها من قبل.

البرنامج القطري للعمل الكريم، والتقييم القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٧٦ - كان من شأن البرامج القطرية للعمل الكريم أن حققت في عدد من البلدان توفير فرص العمل وأبعاد أخرى للعمل الكريم كاختبار قدرة المرأة على تنظيم المشاريع، ومعالجة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل ضمن الأبعاد الأساسية لعمليتيْ التقييم القطري الموحد، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٧ - ومما يرجح معه استمرار اتساع هذا الاتجاه، الشراكة التي دخلت فيها منظمة العمل الدولية في الآونة الأخيرة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ برنامج العمل الكريم على الصعيد القطري. ذلك أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا محوريا في تسهيل دعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للأولويات الوطنية الاستراتيجية حيث أنه هو الذي يدير نظام المنسقين المقيمين. وسيكفل التعاون الوثيق لمنظمة العمل الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أفضل زيادة إدراج برنامج العمل الكريم بصورة منظمة في أنشطة الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أولويات التنمية واستراتيجياتها.

أطر البرامج القطرية للعمل الكريم، واستراتيجية الحد من الفقر، وورقات استراتيجيات الحد من الفقر

٧٨ - تعد أطر البرامج القطرية للعمل الكريم الأداة الرئيسية لمنظمة العمل الدولية لتعزيز تكامل برنامج العمل الكريم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. ومنذ البداية، أكدت أطر البرامج القطرية للعمل الكريم أهمية ربط تلك الأطر

بأطر السياسات الرئيسية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. ومما استدعى وضع ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وإطار استراتيجيات الحد من الفقر تخفيف عبء الدين، وبرامج المساعدة الإنمائية والحد من الفقر التي سيطرت عليها مسائل مثل التكيف الهيكلي والميزانية والسياسات المالية في نحو ٧٠ بلدا في جميع المناطق، والمؤهلة لتطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وسواها عليها. واعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢، وضعت منظمة العمل الدولية نهجا نظاميا للتأثير على عملية استراتيجيات الحد من الفقر لكي تشتمل على منظور العمل الكريم باعتباره أكثر السبل المباشرة والتمكينية للتحرر من الفقر. واشتملت مشاركة منظمة العمل الدولية في عملية استراتيجيات الحد من الفقر على استثمار رئيسي في بناء القدرات على الصعيد القطري وفيما بين موظفي منظمة العمل الدولية، بما في ذلك تطوير الأدوات الشاملة وأدلة الدعوة التي تربط بين إطارين متعددي الأوجه، وعملية برنامج العمل الكريم واستراتيجية الحد من الفقر. وأسفر هذا النهج عن نتائج في ١٧ بلدا على الأقل توجد بها استراتيجيات للحد من الفقر وأطر للبرامج القطرية للعمل الكريم.

٧٩ - ويبين استعراض جرى مؤخرا أنه تم إحراز تقدم ملموس في نحو ٣٥ بلدا. فيما يتعلق بوضع أهداف العمالة في ترتيب ذي أولوية وربط عمليات تخصيص الموارد بعمليات استراتيجيات الحد من الفقر. وجاء هذا كنتيجة لمشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص واتحادات الوكالات الحكومية المعنية في وضع البرنامج، وأدى بدوره إلى ملكية معززة وتقبُّل سياسي على الصعيد القطري.

٨٠ - ويعد الجيل الجديد من عمليات استراتيجيات الحد من الفقر أكثر اتساما بالحساسية التامة إزاء هدف العمل الكريم، ولكن هناك مجال هائل للتحسين. ويبين عدد كبير من استراتيجيات الحد من الفقر السياسات والبرامج الرئيسية التي تؤدي إلى خلق فرص العمل - مثل النمو الزراعي والصناعي، والهياكل الأساسية، والمشاريع المتناهية الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنهوض بالاقتصاد غير الرسمي، والتدريب المهني والتقني، وتوفير الائتمان والتدابير الخاصة للشباب المنتج وفرص العمل للنساء. وعلى الرغم من أن هذا يعتبر إنجازا كبيرا، فإنه ينبغي أيضا النظر في الصلة بين العمالة والفقر في نطاق جميع أبعاد السياسات الإنمائية مثل السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والمالية والاستثمارية خلال إعداد استراتيجيات الحد من الفقر.

٨١ - ويتمثل التحدي الرئيسي في الحفاظ على مصلحة الأطراف الثلاثة في منظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على مدى الفترة الطويلة لدورة

استراتيجيات الحد من الفقر، ولا سيما في مرحلتي الاستعراض والتنقيح ومواصلة بناء القدرات وجهود الدعوة.

واو – جهات التنسيق للوكالات غير المقيمة

٨٢ – بينت الدلائل أن الوكالات المتخصصة حرصت على تقديم نواتجها على الصعيد القطري، والآليات على نطاق المنظومة عندما تكون قادرة على المشاركة في أنشطة فريق قطري تابع للأمم المتحدة، وهذا هو الحال خاصة عندما تكون للوكالات المتخصصة مكاتب قطرية وبقدر أقل عندما لا تكون لديها تلك المكاتب.

٨٣ – واستجابة لاستعراض عام ٢٠٠٤ الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٩)، والذي طلبت فيه الجمعية إلى منظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة المختصة في أعمال التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وقد شاركت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في جهد لتحديد سبل تيسير التبادل المنهجي للخبرات، والتجارب التحليلية والمعيارية، ومعارف الوكالات غير المقيمة مثل منظمة العمل الدولية على الصعيد القطري.

٨٤ – وحددت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عددا من التدابير التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في العام الماضي لتعزيز مشاركة الوكالات غير المقيمة في أنشطة الأمم المتحدة للبرمجة والأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. وهي تشمل إيفاد جهات تنسيق كممثلين للوكالات غير المقيمة في الأفرقة القطرية وجهات التنسيق التابعة للأمم المتحدة أو موظفي التنسيق في مقار الوكالات غير المقيمة أو المكاتب الإقليمية، وسيطبق أربعة عشر بلدا رائدا هذه التدابير في العام الحالي. ومن المتوقع أن تحرز بلدان أخرى تقدما بهذا الصدد كذلك. وسيتضمن كل من خطة عمل المنسق المقيم وتقييمه وتقريره السنوي لهذه البلدان الرائدة قسما خاصا يتعلق بأنشطة التوعية التي تحبذ مشاركة الوكالات غير المقيمة على الصعيد القطري.

٨٥ – وسيؤدي تواجد جهات التنسيق هذه إلى تيسير نشر المعارف والخبرات والتجارب المعيارية، بل وأيضا برامج وأدوات ذات صلة ببرنامج العمل الكريم لمنظمة العمل الدولية – على سبيل المثال أطر البرامج القطرية للعمل الكريم ومجموعة الأدوات لإدماج العمالة والعمل الكريم في الأنشطة الرئيسية – وبالتالي تيسير إدراج أولويات برنامج العمل الكريم في الاستراتيجيات على الصعيد القطري مثل التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية الحد من الفقر، وفي البرمجة المشتركة حول برنامج إنمائي دولي

مشترك. ويمكن أيضا أن تعزز مبادرات شركاء متعددين بشأن برنامج العمل الكريم. وستتوقف هذه النتيجة مع ذلك على كيفية عمل جهات التنسيق للوكالات غير المقيمة بصورة فعالة للربط بين البرنامج العالمي لمنظمة العمل الدولية والعمل على الصعيد القطري.

زاي – مذكرة توجيهية بشأن الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية

٨٦ – سيؤدي اعتماد أهداف جديدة بشأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم والمؤشرات ذات الصلة إلى زيادة المساهمة في جعل برنامج العمالة والعمل الكريم في بؤرة الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحديد الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وسيؤدي إدراج هذه الأهداف في المذكرة التوجيهية بشأن الإبلاغ الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتقدم المحرز لتحقيق تلك الأهداف إلى زيادة الإسهام في تحقيق هذه النتيجة.

حاء – المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٨٧ – سيؤدي أيضا تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المستقبل القريب، والذي سيؤكد الدور المحوري لأهداف العمالة في الحد من الفقر والتنمية المستدامة إلى تيسير عمل المنسق المقيم في مجال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع في استراتيجيات وبرامج المنظومة على الصعيد القطري والتي تدعم الجهود الوطنية. ويمكن توقع إجراء مثل هذا التنقيح في الدورة المقبلة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

رابعا – الاستنتاجات

٨٨ – أعطى الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦ دفعة جديدة لعمل منظومة الأمم المتحدة في جعل هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع إحدى الأولويات. كما ساعد على تجاوز هذا الهدف لدوائر منظمة العمل الدولية وتعميمه. غير أن هذا الاعتراف في حاجة إلى ترجمته إلى أطر للسياسات وإدماجه في عمل منظومة الأمم المتحدة. وسيتطلب هذا تعميم العمل التحليلي المتعلق بهدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع في التقارير ذات الصلة للأمين العام والمقدمة إلى مختلف الهيئات الحكومية الدولية، لا سيما اللجان الفنية. وسيتطلب أيضا تعزيز الدعم التحليلي والبرنامجي المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان لمساعدتها على ترجمة هذه

الأهداف إلى أولويات واستراتيجيات إنمائية وطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية وتوسيع نطاقها باعتبارها إطار عمل للبرمجة المشتركة على الصعيد القطري لتعزيز وتحقيق أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم.

خامسا – التوصيات

٨٩ – التوصيات الواردة أدناه مقدمة بشأن موضوع الجزء الحالي المتعلق بالتنسيق.

ألف – على صعيد السياسة العامة

١ – في إمكان اللجان الفنية، لدى استعراضها لتنفيذ مختلف القطاعات لخطة الأمم المتحدة للتنمية، أن تولى اهتماما خاصا بتقييم أثر السياسات في مجالها المحدد على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع.

٢ – ينبغي تعزيز دور اللجان الإقليمية في متابعة الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ بغية معالجة الاحتياجات والأولويات الإقليمية.

٣ – ينبغي تعزيز التعاون فيما بين اللجان الإقليمية وبين اللجان الإقليمية والعناصر الفاعلة الإقليمية الأخرى وتركيزها على العمالة والعمل الكريم.

٤ – ينبغي وضع مبادرات ومشاريع خاصة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في البلدان الخارجة من الصراعات والبلدان الأخرى التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما بواسطة خطط توليد فرص العمل.

٥ – يمكن توسيع نطاق مبادرة اتساق السياسات المتعلقة بالنمو والاستثمار وفرص العمل، والتي زكتها منظمة العمل الدولية مع وكالات منتقاة أو مبادرات مماثلة، لتشمل جميع الوكالات الأعضاء بمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بهدف تعزيز النُهج المتعددة التخصصات والمتعددة القطاعات على نطاق المنظومة بغية تكييف السياسات والبرامج المتصلة بالعمالة مع العمليات القائمة.

٦ – ينبغي زيادة تطوير نهج منظمة العمل الدولية ذي المراحل الثلاث لتعزيز أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، وينبغي إقرار

خطة عمل على نطاق المنظومة ومحددة زمنيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لتحقيق الالتزامات الدولية المتصلة بتعزيز هذه الأهداف.

٧ - ينبغي أن تكون مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوحدات التأسيسية لأطر البرامج القطرية للعمل الكريم جزء لا يتجزأ من استراتيجيات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري والجهود المشتركة للوكالات الرامية إلى مساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج والأنشطة ذات الصلة بالعمالة.

٨ - ينبغي أن يصبح تعميم المنظور الجنساني هدفا أساسيا للجهود المشتركة لوكالات الأمم المتحدة للنهوض بالعمالة على صعيد السياسات والصعيد التنفيذي على السواء بهدف تحقيق نتائج فعالة بدرجة أكبر لكفالة تكافؤ الجنسين في فرص العمل وأجره.

باء - على الصعيد التنفيذي

٩ - ينبغي لجميع صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مواصلة جهودها لمتابعة الإعلان الوزاري على الصعيد القطري، بما يكفل أن التقييمات القطرية الموحدة وأطر المساعدة الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، حيثما وجدت وغيرها من أطر وصكوك ترمي إلى توجيه الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري مهيأة لتعزيز التنفيذ المستمر والجيد التنسيق للعمالة الكاملة والمنتجة وبرنامج العمل الكريم.

١٠ - ينبغي لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القيام بما يلي: (أ) أن تطور نظما للمعلومات وإدارة المعارف بشأن برنامج العمل الكريم لتبادل خبراتها في مجال البرمجة على الصعيد القطري؛ (ب) أن تحدد وتتبادل الأدوات القائمة المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة بمجموعة أدوات تعميم العمالة والعمل الكريم وتحديد مبادئها الأساسية بهدف الإبلاغ عن التقدم المحرز.

١١ ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يشجع استخدام مجموعة أدوات تعميم العمالة والعمل الكريم وتوسيع نطاقها باعتبارها إطارا للبرمجة المشتركة على الصعيد القطري التي تعزز

أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم وتكييفه لاستخدامه على الصعيدين الإقليمي والعالمي كذلك.

١٢ - تحتاج جميع الوكالات غير المقيمة، مثل منظمة العمل الدولية، إلى تخصيص موارد إضافية لزيادة قدرتها على المشاركة في الأنشطة على الصعيد القطري، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات الاستراتيجية المشتركة للأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ومعتكفات تحديد الأولويات، واجتماعات التنسيق الإقليمية وما إلى ذلك.

١٣ - ينبغي تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - بما في ذلك المنظمات المقيمة وغير المقيمة - على إقامة تحالفات استراتيجية أو شراكات/مجموعات لتحقيق نواتج محددة تتعلق بأهداف العمالة كما حددتها استراتيجيات وبرامج المنظومة على الصعيد القطري.

١٤ - ينبغي وضع مؤشرات وأدوات على نطاق المنظومة لتقييم أثر السياسات والبرامج التقنية على عمالة الفقراء وسبل كسب معيشتهم، مع إيلاء اهتمام خاص بالأثر على تعميم المنظور الجنساني.

١٥ - ينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة أن تعزز مشاركتها في اجتماعات فريق الخبراء التابع لمنظمة العمل الدولية والمعني ببرنامج توفير العمل الكريم وفي المحافل الأخرى لإيجاد وعي قوي بالبرنامج العالمي وتشجيع التعاون في عمل الطرف الآخر الإنمائي.

١٦ - ينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بوضع برامج منهجية للتدريب من أجل الموظفين الفنيين بهدف زيادة الوعي وتكييف برامجهم التقنية لكفالة العمالة الإيجابية والأثر المتصل بالعمل الكريم على سبل كسب المعيشة للفقراء.